

الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- . السابعة تفليس الحاكم له على ما تقدم مفصلا .
- . الثامنة أحاله الغريم بحقه ففارقه حنث .
- . فإن ظن أنه قد يريد بذلك مفارقتة ففارقه خرج على الروايتين ذكره أبو الخطاب .
- . قال المصنف والصحيح أنه يحنث هنا .
- . فأما إن كانت يمينه لا فارقتك ولي قبلك حق فأحاله به ففارقه لم يحنث .
- . وإن أخذ به ضميننا أو كفيلا أو رهنا ففارقه حنث بلا إشكال .
- . التاسعة قضاة عن حقه عرضا ثم فارقه فقال بن حامد لا يحنث .
- . قال المصنف والشارح وهو أولى .
- . وقال القاضي يحنث .
- . فلو كانت يمينه لا فارقتك حتى تبرأ من حقي أو ولي قبلك حق لم يحنث وجها واحدا .
- . العاشرة وكل في استيفاء حقه فإن فارقه قبل استيفاء الوكيل حنث \$ فائدتان .
- . إحداهما لو قال لا فارقتني حتى أستوفي حقي منك ففارقه المحلوف عليه مختارا حنث .
- . وإن أكره على فراقه لم يحنث .
- . وإن فارقه الحالف مختارا حنث إلا على ما ذكره القاضي في تأويل كلام الخرقى